الأمم المتحدة

A/68/826–S/2014/240

# الجمعية العامة
# مجلس الأمن

Distr.: General
2 April 2014
Arabic
Original: English

**الجمعية العامة**
**الدورة الثامنة والستون**
البند ٣٣ (أ) من جدول الأعمال
**منع نشوب النزاعات المسلحة**

**مجلس الأمن**
**السنة التاسعة والستون**

## رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه بيانا أدلى به الرئيسان المشاركان للاجتماع الرفيع المستوى لمجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن التابعة للأمم المتحدة، الذي عقد في نيويورك، في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ ووقّعه، في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤، السفير كينغسلي مامابولو، الممثل الدائم لجمهورية جنوب أفريقيا، وأنا شخصيا (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٣٣ (أ) من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فرانتيشِك **روزيشكا**
السفير فوق العادة والمفوض

100414 100414 14-29068 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

## مرفق الرسالة المؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة

## الاجتماع الرفيع المستوى لمجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن التابعة للأمم المتحدة: تعزيز الدعم الشامل الذي تقدمه الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن

### بيان الرئيسين المشاركين

في آب/أغسطس ٢٠١٣، صدر التقرير الثاني للأمين العام عن إصلاح قطاع الأمن. وحتى يحقق التقرير الأثر المتوخى منه، فإن هناك حاجة إلى بذل جهود جماعية للتفكر في سبل المضي قدما فيما يتعلق بتنفيذ الرسائل الرئيسية الواردة فيه. وفي ضوء ذلك، عقدت مجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن، في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، اجتماعا رفيع المستوى للإعلان عن صدور التقرير الثاني للأمين العام ومناقشة سبل المضي قدما. وترأس الاجتماع الرئيسان المشاركان للمجموعة وهما: الممثل الدائم لجمهورية جنوب أفريقيا والممثل الدائم لجمهورية سلوفاكيا. وافتتح الاجتماع السفير فرانتيشِك روزيشكا، الممثل الدائم لجمهورية سلوفاكيا لدى الأمم المتحدة. وأعقب الافتتاح كلمات رئيسية أدلى بها السيد يان إلياسون، نائب الأمين العام للأمم المتحدة؛ والسيد نويل سنكلير، نائب رئيس ديوان رئيس الجمعية العامة؛ والسيد ميروسلاف لايتشاك، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والأوروبية في جمهورية سلوفاكيا. ووجّه السفير كينغسلي مامابولو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، والسفيرة جوي أوغوو، الممثلة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة أيضا رسالتين رئيسيتين تتعلقان بتقرير الأمين العام. وحضر الاجتماع أكثر من ١٢٠ ممثلا من ٨٠ دولة من الدول الأعضاء.

وشاركت في الاجتماع أيضا فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بإصلاح قطاع الأمن. وقدّم الرئيسان المشاركان لفرقة العمل على مستوى كبار المسؤولين، السيد دميتري تيتوف، الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، في إدارة عمليات حفظ السلام، والسيد جوردان رايان، المدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مدير مكتب منع الأزمات والإنعاش، وجهات نظرهما بشأن التحديات التي تعترض تنفيذ التقرير وما يتيحه التنفيذ من فرص. وأدلى ببيانات أيضا أعضاء في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بإصلاح قطاع الأمن، ومكتب شؤون نزع السلاح (مكتب نزع السلاح)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (مكتب المخدرات والجريمة)، أشاروا فيها إلى الروابط القائمة بين إصلاح قطاع الأمن والمجالات ذات الصلة، من قبيل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومكافحة الفساد، والتصدي للتهديدات عبر الوطنية.

وكان ممثلا في الاجتماع أيضا مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام، المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع[1].

وأقرّ جميع المتكلمين في كلماتهم الرئيسية بالإنجازات الهامة التي حققتها الأمم المتحدة في تعزيز ما تقدمه من دعم شامل لإصلاح قطاع الأمن. وأشار نائب الأمين العام إلى أن إصلاح قطاع الأمن انتقل على مدى السنوات الماضية من مجرد مفهوم غير معروف جيدا في إطار الأمم المتحدة ليصبح عنصرا أساسيا من عناصر النهج الذي تتبعه المنظمة في حفظ السلام وبناء السلام والتنمية. وأكد أن مستقبل الأمم المتحدة في إصلاح قطاع الأمن يرتكز على رؤية الدول الأعضاء وعلى ما تقدمه من دعم في هذا الخصوص. وأشار رئيس الجمعية العامة إلى أن أهمية التقرير وإمكانية تنفيذه مثبتان بالأدلة العملية المستمدة من واقع التجربة. علاوة على ذلك، شدد على أن إصلاح قطاع الأمن أداة هامة في دعم بعض المبادئ الرئيسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، من قبيل التقدم الاجتماعي، وتحسين المستويات المعيشية للناس. ولاحظ نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والأوروبية في جمهورية سلوفاكيا أن النجاح الذي تحرزه الأمم المتحدة ظاهر للعيان في تزايد الطلب على الأمم المتحدة لتقدم المساعدة في الجهود الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن. علاوة على ذلك، دعا إلى اتخاذ تدابير لضمان أن تتوافر لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمعنية بإصلاح قطاع الأمن، وأمانتها، ووحدة إصلاح قطاع الأمن/إدارة عمليات حفظ السلام، القدرات والموارد الملائمة لإنجاز العمل المقبل الحافل بالتحديات.

وهناك إقرارٌ بأن تقرير الأمين العام جاء نتيجة مباشرة لمبادرة عرضتها إحدى الدول الأعضاء؛ إذ كانت نيجيريا قد طلبت، في بيانها الرئاسي المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ (S/PRST/2011/19)، إجراء ”تقييم للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في مجال إصلاح قطاع الأمن“. ثم تولى المنصة عدد كبير من الدول الأعضاء لتشيد بالتقرير وتعرض ما لديها من رؤى بشأن الاعتبارات الهامة المتعلقة بسبل المضي قدماً. ويوجز بيان الرئيسين المشاركين هذا المناقشات الرئيسية، ويورد الأولويات التي تم تحديدها. وأُقرَّ، على وجه التحديد، بستة مجالات رئيسية تتصل بتعزيز الدعم، باعتبارها ذات أهمية بالغة في تنفيذ التقرير الثاني للأمين العام عن إصلاح قطاع الأمن.

وترد فيما يلي تفاصيل المجالات الرئيسية الست المحددة:

---

(١) تتألف فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، المعنية بإصلاح قطاع الأمن من أربع عشرة إدارة ومكتب ووكالة وصندوق وبرنامج تابعة للأمم المتحدة، تشارك في دعم إصلاح قطاع الأمن انظر http://unssr.unlb.org/TaskForceMembers.aspx.

- إصلاح قطاع الأمن وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية. ينبغي أن تُفهم التحديات التي تواجَه في إصلاح قطاع الأمن، وما يتيحه هذا الإصلاح من فرص، وما يعود به من فوائد، فهما تاما في جميع مراحل عمليات حفظ السلام وبناء السلام والتنمية، وأن تتجلّى تلك التحديات والفرص والفوائد تماما في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن.

- مبدأ السيطرة الوطنية. في حين لا تزال التحديات قائمة، ولا سيما في البيئات الهشة، تتراكم حصيلة الدول الأعضاء من الخبرات والمعارف في مجال تنفيذ إصلاح قطاع الأمن بأياد وطنية. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة تجميع أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

- الشراكات مع المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية. ينبغي تعميق أسس المشاركة القائمة مع الاتحاد الأفريقي؛ وينبغي، في الوقت ذاته، توسيع نطاق الشراكات لتمتد إلى خارج حدود أفريقيا.

- الخبرات والمعارف في مجال إصلاح قطاع الأمن. ينبغي تعزيز الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في أنشطة التمكين من تبادل الخبرات والمعارف، بما في ذلك تبادلها فيما بين بلدان الجنوب.

- رصد إصلاح قطاع الأمن وتقييمه. ينبغي أن تعزز الأمم المتحدة دورها في عملية الرصد والتقييم وأن تطور قدرتها الوطنية على الرصد والتقييم باعتبارها عنصرا مهما من عناصر السيطرة الوطنية.

- قدرة الأمم المتحدة على التنفيذ: يجب تسخير موارد كافية لتنفيذ الولايات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن في الميدان؛ وينبغي تعزيز ولاية فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، المعنية بإصلاح قطاع الأمن وأمانتها ودعم مواردهما من أجل تلبية الطلبات.

**إصلاح قطاع الأمن وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية** – ينبغي أن تُفهم التحديات التي تواجه في إصلاح قطاع الأمن، وما يتيحه هذا الإصلاح من فرص، وما يعود به من فوائد، فهما تاما في جميع مراحل عمليات حفظ السلام وبناء السلام والتنمية، وأن تتجلّى تلك التحديات والفرص والفوائد تماما في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن.

يسلِّم الأمين العام في تقريره عن إصلاح قطاع الأمن بأن هذا الإصلاح أصبح عنصرا محوريا في خطط الأمم المتحدة المتعلقة بحفظ السلام وبناء السلام والتنمية. وأقرت الدول الأعضاء بأن هذا يجسد تحولا ثقافيا هاما للمنظمة، وهو جدير بالثناء. غير أنه هناك حاجة إلى التركيز الآن على تحقيق الإمكانات الكاملة لإصلاح قطاع الأمن في هذه السياقات. ففي مجال حفظ السلام، يتطلب تعزيز إصلاح قطاع الأمن زيادة التركيز على دعم تقديم الخدمات الأمنية الأساسية، باعتبارها وسيلة لتعزيز بناء الثقة. وفي سياقات بناء السلام، يتطلب إصلاح قطاع الأمن أيضا بذل جهود معززة بغية دعم إقامة حوار شامل على الصعيد الوطني من أجل تعزيز مبادئ الحكم الديمقراطي. ولا تزال الحاجة إلى تعزيز الصلة بين حفظ السلام وبناء السلام تشكل تحديا كبيرا. وأخيرا، وفي سياق التنمية، يتزايد الإدراك بأن إصلاح قطاع الأمن قد يعتمد على القدرة على النظر إلى الأمن بمنظار التنمية، وبمنظار ذي رؤية أشمل يتناول حقوق الإنسان. على سبيل المثال، يقرّ الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام، المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بالحاجة إلى ضمان أن تجسد خطة التنمية المقبلة كلاّ من السلام والأمن وسيادة القانون باعتبارها عناصر بالغة الأهمية للأهداف الإنمائية للألفية المقبلة. ودعا المشاركون إلى تحديد غاية صريحة، وهي الحد من العنف المسلح في الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. وفي النهاية، فإن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن في هذه السياقات يتطلب التدبّر في كيفية تحقيق توازن بين الحاجة إلى إجراء إصلاحات مؤسسية في الأمد الطويل، والحاجة إلى تقديم خدمات أساسية وعاجلة. وهذا يتطلب ربط الدعم المقدم بالمبادرات الأخرى المتصلة بذلك، من قبيل الحد من العنف المسلح أو حماية حقوق الإنسان. ويتطلب، علاوة على ذلك، التركيز الشديد على اتباع نُهُج وإقامة حوارات على صعيد المجتمعات المحلية، بسبل منها، على سبيل المثال، تعزيز العلاقة بين قطاع الأمن والمجتمعات المحلية، ودعم بناء شراكات مع المجموعات النسائية والشبابية وغيرها، ودعم المشاركة على الصعيد المحلي. والأمم المتحدة في وضع يؤهلها لتزويد الدول الأعضاء بذلك الدعم الشامل في سياقات حفظ السلام وبناء السلام والتنمية، لأن الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة التي تشارك في إصلاح قطاع الأمن تغطي ذلك النطاق بكامله. وأكدت الدول الأعضاء أن إصلاح قطاع الأمن يتطلب تضافر جهود جميع الجهات الفاعلة في جميع أرجاء الأمم المتحدة، وهذا ما يشير إلى أهمية الدور الذي تضطلع به فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمعنية بإصلاح قطاع الأمن. وقد أتيح الكثير من الفرص للاستفادة من نقاط الانطلاق التي عرضها أعضاء فرقة العمل، من قبيل النظر في ربط إصلاح قطاع الأمن بعمل مكتب نزع السلاح في ما يتعلق بتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة، أو ربطه بالجهود التي يبذلها مكتب المخدرات والجريمة في مكافحة المخدرات

ومحاربة الفساد. وفي المضي قدما بالنهج الشامل الذي تتبعه الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن، كان هناك أيضا أصوات تدعو إلى تعزيز التعاون فيما بين أعضاء فرقة العمل، ومع جهات أخرى كذلك، كالبنك الدولي وسائر المؤسسات البالغة الأهمية.

**مبدأ السيطرة الوطنية** – في حين تستمر التحديات، ولا سيما في البيئات الهشة، تتراكم حصيلة الدول الأعضاء من الخبرات والمعارف في مجال تنفيذ إصلاح قطاع الأمن بأياد وطنية. فينبغي أن تواصل الأمم المتحدة تجميع أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

وفقا لما ورد في تقرير الأمين العام، فإن أهم مبدأ من مبادئ الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن هو مبدأ السيطرة الوطنية. وقد أعربت الدول الأعضاء عن جزيل الثناء للأمم المتحدة لسعيها إلى تفعيل مبدأ السيطرة الوطنية، بسبل منها على وجه الخصوص إعداد المذكرة التوجيهية التقنية المتكاملة بشأن ”إصلاح قطاع الأمن بأياد وطنية“. وجرى التأكيد على أن قطاع الأمن الذي يعطي الأولوية لتقديم الخدمات للشعب، سوف يرسخ شرعية الدولة ويمكّن من تحقيق الاستقرار السياسي. وينبغي دعم السيطرة الوطنية بتعزيز التركيز على بناء القدرات والأطر المؤسسية لقطاع الأمن الذي يلبي الاحتياجات الأمنية العاجلة. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى وعي بوجود توترات ضمنية قائمة بين السيطرة الوطنية والدعم الدولي. ومن الأمثلة الهامة المعترف بها على ذلك، تنسيق الجهود في مجال إصلاح قطاع الأمن. وبرزت أصوات لدى الدول الأعضاء تدعو الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بدور تنسيقي أقوى في التصدي لما يُتصوّر في كثير من الأحيان بأنه افتقار إلى الاتساق – بل وازدواجية في بعض الأحيان – في الدعم الدولي، سائدٌ في جميع سياقات التدخل. وتُعتبر الأمم المتحدة المنبر المناسب لدعم التنسيق على الصعيد الدولي، لما تتمتع به من شرعية، وللدور الاستراتيجي الذي تضطلع به. غير أنه هناك حاجة إلى العمل برويّة من أجل تحقيق توازن بين الدور التنسيقي الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة، والسيطرة الوطنية، بكفالة أن يُقدَّم الدعم الدولي على أساس أولويات وطنية تحدد بوضوح. وقد تبادلت الدول الأعضاء خبراتها في تنفيذ عمليات إصلاح قطاع الأمن التي تتولى قيادتها على الصعيد الوطني ولكن بالتعاون مع الجهات الفاعلة الدولية. وأُقرَّ بالحاجة إلى استخلاص دروس من بعض تلك التجارب الناجحة. واعتُبِرَت التوترات المحتملة بين السيطرة الوطنية والدعم الدولي أيضا بأنها تشكل تحديا بوجه خاص في البيئات الهشة التي تتسم بعجز الدولة عن كفالة توفير الخدمات الأمنية الأساسية. وطلبت الدولُ الأعضاء مزيدا من التفكير بشأن الدعم المقدم لفائدة السيطرة الوطنية في هذه البيئات الهشة.

**الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية** – ينبغي تعميق أسس المشاركة القائمة مع الاتحاد الأفريقي؛ وينبغي، في الوقت ذاته، توسيع نطاق الشراكات إلى خارج حدود أفريقيا.

يدعو الأمين العام، في تقريره، الأمم المتحدة إلى دعم المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية في وضع أطر لإصلاح قطاع الأمن تستند إلى منظورات إقليمية. وأقرت الدول الأعضاء بأن استمرارية النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن وشرعيته واستدامته تتوقف على مدى استرشاده بأطر العمل الإقليمية المختلفة وتجاوبه معها. وجرى التأكيد على أن تتضمن أطر العمل هذه سياسات وآليات تنفيذ على حد سواء. وفي هذا السياق، أُشيدَ بالشراكة الطويلة الأمد التي أقامتها إدارة عمليات حفظ السلام مع الاتحاد الأفريقي، والتي أسفرت عن اعتماد سياسة على مستوى القارة لإصلاح قطاع الأمن. غير أن الأمر يقتضي بذل مزيد من الجهود لتعميق هذه المشاركة بتقديم الدعم إلى آليات التنفيذ. وينبغي، في الوقت نفسه، تشجيع المناطق الأخرى على أن تضع أيضا أطر عمل من ذلك القبيل من أجل إضفاء طابع عالمي حقيقي على أعمال الأمم المتحدة في هذا المجال البالغ الأهمية. وَدَعَتِ الدولُ الأعضاء الأممَ المتحدة إلى دعم المزيد من الجهود الرامية إلى العمل مع منظمات من قبيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأُشير إلى وجود فرصة سانحة حاليا للعمل مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد كان لتولي سويسرا بعد ذلك رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن جعلت تعزيز حوكمة قطاع الأمن في إطار هذه المنظمة أحد الأولويات العشر لرئاستها. وبالنظر إلى الأفكار الحالية الموجودة داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورأى البعض أن الوقت قد حان للتفكير بشأن تنشيط تعاون الأمم المتحدة مع هذه المنظمة بوصفها منظمة إقليمية، بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة من أجل الاستفادة من تقارب المصالح لكلا الجانبين. وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات بشأن دعم إصلاح قطاع الأمن، فضلا عن الجهود الرامية إلى تعزيز اتساق الدعم المقدم على النطاق الدولي. ومن ثَمَّ دعا البعض إلى تعزيز الجهود الرامية إلى العمل مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومع غيرها من المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية، من أجل دعم الشراكات التي تسهم في تعزيز فعالية الجهود المبذولة على أرض الواقع لإصلاح قطاع الأمن.

**الخبرات والمعارف المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن** – ينبغي تعزيز الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال التمكين من تبادل الخبرات والمعارف، بما في ذلك تبادلها فيما بين بلدان الجنوب.

يسلّم الأمين العام في تقريره بأن لدى الدول الأعضاء خبرات واسعة في إصلاح قطاع الأمن ينبغي أن تتبادلها فيما بينها. وهناك مجموعة من البلدان، في إطار مجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن وغيرها، قادت بنفسها عملياتها الخاصة بإصلاح قطاع الأمن على الصعيد الوطني، ولديها خبرات قيّمة لتتبادلها في هذا الخصوص. على سبيل المثال، أَثْرَت جنوب أفريقيا خبرتها في تقديمها الدعم لعملية إصلاح شاملة تناولت قطاع الأمن واستندت إلى جملة أمور أخرى منها مشاركة المرأة. وأبرزت دول أعضاء أخرى خبراتها في دعم اتباع نُهج شمولية لإصلاح قطاع الأمن استنادا إلى مبدأي السيطرة الوطنية والحكم الديمقراطي. وشُدِّدَ على ضرورة أن تشجِّع الأمم المتحدة على اتباع السبل الكفيلة باكتساب هذه المعرفة، وضمان إتاحتها للراغبين. وهذا ما يتطلب توسيع دائرة الخبراء المدنيين، واستغلال القدرات الموجودة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي كليهما. وينبغي للدول الأعضاء أن تدعم القدرات المدنية المتخصصة، من قبيل قائمة الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن. وفي الوقت نفسه، يتعين على فرقة العمل أن تكفل تقديم التدريب اللازم لتلبية الطلب المتزايد على الخبرة. وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تواصل استبانة سبل مبتكرة لحشد التعاون فيما بين بلدان الجنوب في النقاش الجاري بشأن إصلاح قطاع الأمن.

**رصد إصلاح قطاع الأمن وتقييمه** – ينبغي أن تعزز الأمم المتحدة دورها في عملية الرصد والتقييم، وأن تطور قدرتها الوطنية على الرصد والتقييم باعتبارها عنصرا مهما من عناصر السيطرة الوطنية.

يدعو الأمين العام في تقريره فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بإصلاح قطاع الأمن إلى تعزيز دورها في رصد الدعم المقدم لإصلاح قطاع الأمن وفي تقييمه. وأُقِرَّ بأن واجب المنظمة هو أن تكفل بلوغ تدخلاتها أقصى إمكاناتها وأن تترك أثرا مجديا في حياة الناس. وفي النهاية، فإن مدى شعور المواطنين بالأمان وثقتهم في قطاع الأمن هو المقياس النهائي للنجاح. والرصد والتقييم هما أداة هامة لكفالة تحقيق هذا الهدف الرئيسي. ثم إنهما يمكّنان من استبانة الاحتياجات المتغيرة ودعم التعديلات اللازمة في إطار الدعم المقدم على الأمد الطويل لعمليات إصلاح قطاع الأمن. وأكّدت الدول الأعضاء أن فرقة العمل تضطلع بدور هام في كفالة تعزيز الخدمات التي تقدمها الأمم المتحدة في الميدان بسبل منها، على سبيل المثال، استعراض التقدم المحرز وكفالة التركيز المناسب على احترام المبادئ الأساسية

لإصلاح قطاع الأمن. وهذا ما سوف يتطلب استنباط طرق مبتكرة لتجاوز مرحلة التركيز على قياس العناصر الكمية، التي تشكل دعم إصلاح قطاع الأمن، إلى مرحلة قياس الجوانب النوعية التي غالبا ما تكون أقل وضوحا، وإن كانت أكثر أهمية في الدلالة على التغيرات التي تطرأ على حياة الناس.

**قدرة الأمم المتحدة على التنفيذ** – يجب تسخير موارد كافية لتنفيذ الولايات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن في الميدان؛ وينبغي تعزيز ولاية فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمعنية بإصلاح قطاع الأمن وأمانتها، ودعم مواردهما من أجل تلبية الطلبات.

أشادت الدول الأعضاء كثيرا بالعمل الرائع والإنجازات الكبيرة التي حققتها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات. وكان هناك توافق عام في الآراء على أن فرقة العمل اضطلعت بدور بالغ الأهمية في تعزيز الدعم الشامل الذي تقدمه الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن. وقد عززت فرقة العمل الاتساق في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن، من حيث كونها تمثل ''باباً وحيدا'' يمكن أن تطرقه الدول الأعضاء، والعناصر الميدانية التابعة للأمم المتحدة، التماسا للمشورة السياساتية والتوجيهات التقنية. وإلى جانب الكثير من المهام الواردة في تقرير الأمين العام، ثمة حاجة إلى أن تعزز فرقة العمل الاتساق في تقديم الدعم في الميدان. ويشمل هذا، على سبيل المثال، تعزيز دور الأمم المتحدة في تنسيق المساعدة في الميدان، ودعم الاستراتيجيات المشتركة الرامية إلى حشد الموارد، أو تعزيز المشاركة مع أفرقة العمل الأخرى التابعة للأمم المتحدة، من قبيل فرقة العمل المعنية بالجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات عبر الحدود الوطنية. وهذا ما يستتبع التفكير في أفضل السبل اللازمة لاستخدام الآلية الموجودة حاليا لدى فرقة العمل لتحقيق بعض الأهداف التالية المبينة في التقرير. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة ماسة إلى تطابق التوقعات والولايات مع الموارد المتاحة. وأُقرَّ بأن عددا من الأولويات المدرجة تعتمد أساسا على قدرة فرقة العمل وأمانتها على تنفيذها. غير أن هذا الأمر يتطلب كفالة أن يكون لدى فرقة العمل، ولا سيما أمانتها، الموارد اللازمة للاضطلاع بأدوارهما الهامة استنادا إلى نهج تمويلي أدْوَم بقاء وأكثر قابلية للتنبؤ به.

## آفاق المستقبل

توافقت الآراء عموما على أن مجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن اضطلعت بدور هام في توفير الدعم لتعزيز النهج الشامل الذي تتبعه الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن بتوفيره منبرا للدول الأعضاء لتبادل الخبرات، والحفز على المناقشة، وبناء توافق في الآراء

بشأن جدول الأعمال. وفيما وطدت فرقة العمل ما تحقق من إنجازات هامة، أُقِرَّ بأنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به من أجل المضي قدما في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الثاني للأمين العام عن إصلاح قطاع الأمن. ويكتسي استعراض التقدم المحرز وكفالة مواصلة تزويد الدول الأعضاء بالتعقيبات عن تنفيذ هذه التوصيات أهمية بالغة وينبغي أن يستمرا، بدعم من مجموعة الأصدقاء. وفي هذا الصدد، فإن الرئيسين المشاركين لمجموعة الأصدقاء يشجِّعان الأفكار الحالية على أن تروّج، بالتعاون مع أعضاء مجلس الأمن، لإجراء مناقشة داخل مجلس الأمن، العام المقبل، تتناول إصلاح قطاع الأمن، من أجل زيادة تجسيد هذا الحوار على صعيد أعلى.

(توقيع) كينغسلي **مامابولو**
السفير والممثل الدائم لجمهورية جنوب أفريقيا

(توقيع) فرانتيشِك **روزيشكا**
السفير والممثل الدائم لجمهورية سلوفاكيا